نظـــرة عامـــة على الســـوق الماليـــة

تداول السعودية

الربع الأول من عام 2023

www.saudiexchange.sa

مقدمة

بدأت تداول السعودية العام الجديد بأداء قوي يدعم مساعي الشركة لمواصلة رحلة النمو والتقدم خلال عام 2023، بالرغم من استمرار التقلبات الاقتصادية والاضطرابات الجيوسياسية في مختلف أسواق العالم.

ويعد النمو القوي الذي شهدته تداول السعودية وجهودها المستمرة لتعزيز تقدم السوق خلال هذه الفترة الصعبة دليلاً واضحاً على التزامنا بتطوير سوق مالية متقدمة بما يتماشى مع أعلى المعايير العالمية. وبالنظر إلى عوامل الاقتصاد الكلي خلال الربع السابق، كشفت البيانات الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن الناتج المحلي الإجمالي للمملكة سجل نمواً بنسبة 1.31% على أساس ربع سنوي خلال الربع الرابع من عام 2022، متقدماً بصورة لافتة على متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة العشرين البالغ 0.30% ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية البالغ 0.20% خلال ذات الفترة.

وخلال الربع الأول من عام 2023، سجلت القيمة السوقية للسوق الرئيسية في تداول السعودية زيادة بنسبة 1.08% لتصل إلى 9.98 تريليون ريال سعودي، مدفوعة بارتفاع الكمية المتداولة بنسبة 4.41% إلى 10 مليار سهم بالمقارنة مع الربع السابق.

وبالإضافة إلى ذلك، شهدت تداول السعودية نمواً كبيراً في سوق الصكوك والسندات خلال الفترة الممتدة بين الربع الرابع 2022 والربع الأول 2023، مع ارتفاع عدد الصفقات إلى 7,760 صفقة خلال الربع الأول – بزيادة نسبتها 83.19% بالمقارنة مع الربع السابق. كما ارتفعت القيمة المتداولة للصكوك والسندات إلى 7,04 مليار ريال سعودي، لتسجل بذلك زيادة كبيرة بنسبة 75.77% بالمقارنة مع الربع السابق.

وسجلت القيمة السوقية لنمو – السوق الموازية زيادة بنسبة 10.37% لتصل إلى 38,73 مليار ريال سعودي خلال الربع الأول من عام 2023، ويعزى هذا النمو بشكل جزئي إلى إدراج ثماني شركات جديدة خلال ذات الفترة. كما سجل عدد التداولات في السوق الموازية ارتفاعاً بنسبة 1.90% ليصل إلى 123,711 صفقة، بالمقارنة مع الربع السابق. لقد أطلقنا نمو – السوق الموازية لتكون منصة بديلة للشركات التي لطالما واجهت صعوبة في استيفاء متطلبات الإدراج في السوق المالية، ونفخر بما تحققه السوق الموازية من نمو مستمر، مع انضمام مجموعة واسعة من الشركات من مختلف الأحجام والقطاعات.

وتواصل تداول السعودية التركيز بشكل رئيسي على جذب المستثمرين الجدد وتعزيز مستويات السيولة. ومن خلال زيادة الفرص المتاحة للمستثمرين المحليين والدوليين وإنشاء بنية تحتية متقدمة، نواصل العمل على تطوير سوق مالية قوية وتسهيل وصول المستثمرين إليها. وخلال هذا الربع، تصدر قطاعا المواد الأساسية والبنوك قائمة القطاعات الأكثر نشاطاً، حيث شكلا قرابة 21% و20% على التوالي من إجمالي القيمة المتداولة في السوق المالية السعودية.

وعلاوة على ذلك، نركز أيضاً على تحسين الربط مع الأسواق المالية الإقليمية بهدف المساهمة في دعم نموها وتطورها. ويجسّد إنشاء لجنة أسواق المال الخليجية إحدى المبادرات التي أطلقتها تداول السعودية مؤخراً من أجل تحقيق هذا الهدف، إلى جانب العديد من الخطوات المهمة الأخرى مثل توقيع مذكرات تفاهم مع بورصات مصر وقطر وهونغ كونغ. وفي قسم "رؤية تداول السعودية" من هذا التقرير، ستتم مناقشة طبيعة عمل لجنة أسواق المال الخليجية بصورة تفصيلية، وتسليط الضوء على الجهود الأخرى التي تبذلها تداول السعودية ومجموعة تداول السعودية لتحسين الربط مع الأسواق المالية في المنطقة الخليجية والعالم.

وبالرغم من الضغوط والتقلبات الاقتصادية التي هيمنت على الأسواق العالمية خلال العام الماضي، تمكنت السوق المالية السعودية من مواصلة مسيرة نموها الاستثنائية. وتعتزم تداول السعودية مواصلة تحقيق النمو والتقدم خلال هذا العام مع تركيزها على الاستثمار في تطوير منتجات وخدمات وتقنيات جديدة وتطبيق المزيد من التحسينات في السوق.

محمد الرميح

المدير التنفيذي لتداول السعودية

أبرز الأرقام المسجلة في الربع الأول من عام 2023

السوق المالية السعودية

4.21

مليار ريال سعودي
(1.12 مليار دولار أمريكي)
المتوسط اليومي لقيمة الأسهم
المتداولة خلال الربع الأول 2023

%83.19

نسبة النمو في عدد صفقات الصكوك والسندات
على أساس ربع سنوي، بإجمالي 7,760 صفقة
خلال الربع الأول 2023

273.54

مليار ريال سعودي
(72.94 مليار دولار أمريكي)
قيمة ملكية المستثمرين الأجانب
المؤهلين في نهاية الربع الأول 2023

نظرة على الوضع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

(بالاستناد إلى البيانات المتاحة وقت النشر)

استطاعت المملكة العربية السعودية تحقيق نمو اقتصادي مستدام في نهاية عام 2022، متفوقة على كثير من الاقتصادات المتقدمة حول العالم التي تباطأت فيها معدلات النمو. ونما الناتج المحلي الإجمالي للمملكة بنسبة 1.31% في الربع الرابع من عام 2022، محققة أربعة أضعاف متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول مجموعة العشرين والبالغة 0.30% وستة أضعاف نمو الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبالغة 0.20% خلال نفس الفترة.

في الوقت نفسه، تراجع معدل البطالة في الفترة الأخيرة من عام 2022، حيث انخفض بنسبة 2% إلى 8% في الربع الرابع مقارنة مع 9.90% في الربع الثالث، مسجلاً أدنى مستوياته في العامين الأخيرين، وذلك بفضل الجهود التي بذلتها الجهات الحكومية بهدف زيادة فرص العمل وتعزيز القطاعات غير النفطية بما يتماشى مع رؤية السعودية 2030.

انخفض معدل التضخم خلال الربع الأول من عام 2023، بعد أن ارتفع من 3.30% في ديسمبر 2022 إلى 3.40% في يناير 2023 قبل أن يعاود الانخفاض إلى 3% في فبراير ثم إلى 2.70 في مارس، وهو أدنى مستوى انخفاض يسجّله معدل التضخم منذ يوليو 2022.

وفي نهاية عام 2022 ومطلع عام 2023، بدأت المملكة العربية السعودية تشهد تحسناً ملحوظاً في بعض المؤشرات الاقتصادية التي حملت تأثيراً سلبياً على مستويات النمو في السابق. ويعتبر الانخفاض في معدلات التضخم والبطالة بمثابة مؤشرات إيجابية لعام 2023، حيث تؤكد على قوة الاقتصاد السعودي وبيئة الأعمال المستقرة في المملكة.

نمو الناتج المحلي الإجمالي على أساس ربع سنوي

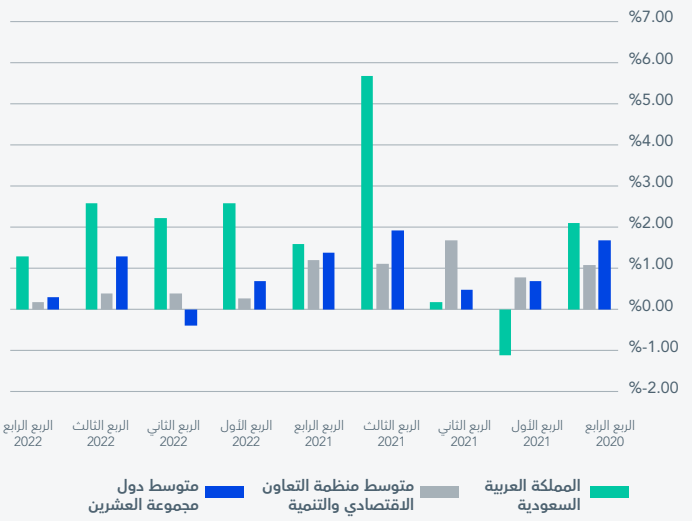

المصدر: تقرير الناتج المحلي الإجمالي ربع السنوي الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

معدل البطالة لإجمالي السعوديين على أساس ربع سنوي

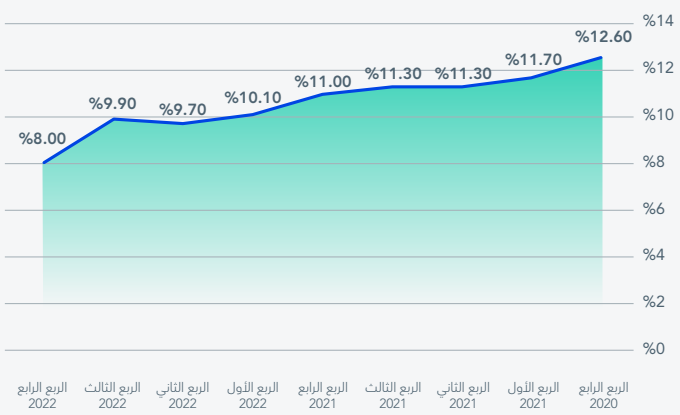

المصدر: سوق العمل | الهيئة العامة للإحصاء (STATS.GOV.SA)

معدل التضخم على أساس شهري

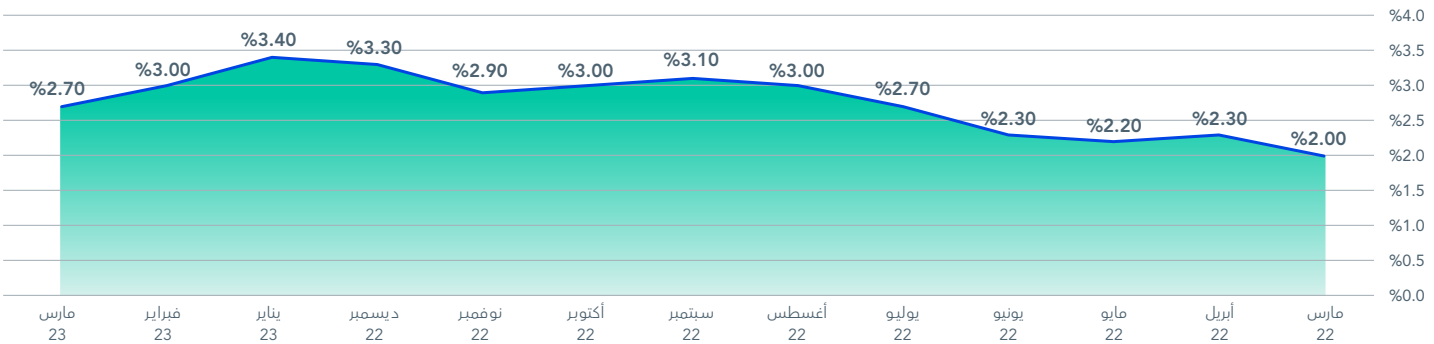

المصدر: معدل التضخم (SAMA.GOV.SA)

آخر مستجدات السوق المالية السعودية

لجنة أسواق المال الخليجية تطلق مقاييس موحدة للشركات المدرجة في منطقة الخليج للإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (يناير 2023)

أصدرت لجنة أسواق المال الخليجية، بقيادة تداول السعودية، حزمة موحدة من مقاييس الإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة للشركات المدرجة. وتشتمل حزمة المقاييس على 29 معياراً متوافقاً مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ضمن فئات انبعاثات غازات الدفيئة، واستهلاك الطاقة والمياه، ومعدل الرواتب للرجال والنساء، والتنوع بين الجنسين، ومعدل دوران الموظفين، وخصوصية البيانات، والأخلاقيات المهنية، وغيرها.

ويمثل إطلاق مقاييس الإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة خطوة مهمة لتوحيد تقارير الإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في دول مجلس التعاون الخليجي مع مراعاة الاعتبارات الإقليمية. وتعتبر المقاييس خياراً غير إلزامي، وهي بمثابة دليل للشركات التي ترغب بالإفصاح عن أدائها على صعيد الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة، ولا تحل محل دليل الإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة الحالي المعتمد ضمن كل سوق من الأسواق المالية في دول الخليج.

وعلاوة على ذلك، يجسد إصدار هذه المقاييس الموحدة إنجازاً بارزاً يتوج جهود لجنة أسواق المال الخليجية دعم تطوير أسواق رأس المال الإقليمية، وتطوير منظومة أسواق مالية متقدمة في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، والارتقاء بها على نطاق عالمي. وتتألف لجنة أسواق المال الخليجية من تداول السعودية، وسوق أبوظبي للأوراق المالية، وسوق دبي المالي، وبورصة البحرين، وبورصة الكويت، وبورصة مسقط، وبورصة قطر.

توقيع مذكرة تفاهم ثلاثية بين وزارة الاقتصاد والتخطيط وهيئة السوق المالية وشركة تداول السعودية

وقعت تداول السعودية مذكرة تفاهم ثلاثية مع وزارة الاقتصاد والتخطيط وهيئة السوق المالية مذكرة تفاهم خلال النسخة الثانية من ملتقى السوق المالية السعودية التي أقيمت خلال شهر فبراير. وتهدف هذه الاتفاقية لوضع إطار عمل موحد يسهم في تحقيق الأهداف المشتركة للجهات الثلاث والمتمثلة بدفع عجلة التنمية المستدامة وضمان نجاح السوق المالية السعودية وتعزيز قوة بنيتها التحتية على المدى الطويل، بالإضافة إلى الارتقاء بمعايير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في القطاع.

وكجزء من مذكرة التفاهم، سيتم إنشاء فريق تنسيق خاص يجري اجتماعات دورية بهدف تفعيل التعاون بين الأطراف في ثلاث مجالات رئيسية: تطوير معايير مخصصة للسوق السعودية في مجال تصنيف الأنشطة المستدامة، وتطوير إطار عمل وطني للإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات يستهدف الشركات المدرجة وشركات البنية التحتية ومؤسسات السوق المالية في المملكة، وتعزيز الوعي بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بين المستثمرين والشركات في المملكة.

وتندرج هذه الاتفاقية في إطار جهود تداول السعودية لتحقيق هدفها المتمثل بتشجيع الشركات المدرجة والمصدرين المحتملين على تبني ممارسات الأعمال المستدامة، بما يدعم نمو السوق المالية السعودية على المدى الطويل تماشياً مع برنامج تطوير القطاع المالي ضمن رؤية السعودية 2030، وترسيخ مكانتها كوجهة استثمارية عالمية تربط بين الشرق والغرب.

رؤية تداول السعودية

تركز تداول السعودية في الوقت الحالي على زيادة الربط مع الأسواق المالية الأخرى في المنطقة الخليجية وحول العالم، وذلك في إطار سعيها المستمر لترسيخ مكانتها كسوق مالية رائدة على مستوى العالم. وتتولى تداول السعودية مسؤولية قيادة لجنة أسواق المال الخليجية التي تهدف إلى تسريع وتيرة نمو الأسواق المالية الإقليمية من خلال تفعيل التعاون لتحقيق الأهداف المشتركة في مجالات مثل الابتكار والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

فيما يلي، يتحدث **محمد الرميح، المدير التنفيذي لتداول السعودية ورئيس لجنة أسواق المال الخليجية،** عن أهداف اللجنة والجهود التي تبذلها تداول السعودية ومجموعة تداول السعودية لزيادة الربط مع الأسواق الأخرى وتوفير المزيد من الفرص الاستثمارية وتحقيق نتائج إيجابية للمصدرين والمستثمرين في المنطقة الخليجية وخارجها.

هل يمكنك أن تحدثنا عن لجنة أسواق المال الخليجية والأهداف التي تسعى لتحقيقها؟

تضم لجنة أسواق المال الخليجية سبع أسواق مالية هي تداول السعودية، وسوق أبوظبي للأوراق المالية، وسوق دبي المالي، وبورصة البحرين، وبورصة الكويت، وبورصة مسقط، وبورصة قطر. وتهدف هذه اللجنة إلى تسريع وتيرة نمو الأسواق المالية الإقليمية من خلال تنشيط التعاون لتحقيق الأهداف المشتركة.

تأسست اللجنة في عام 2021، وتشمل حالياً ثلاثة فرق عمل هي: فريق تطوير إجراءات الإدراج والحوكمة والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وفريق عمل توحيد رقم المستثمر وتطوير خدمات الحفظ والتسوية، وفريق عمل الابتكار والتقنية المالية ومعلومات السوق. وعلاوة على ذلك، تعمل اللجنة على إنشاء فرق عمل إضافية لتوسيع نطاق التعاون بين الأسواق الخليجية.

تفخر تداول السعودية بقيادة هذه اللجنة التي تسعى إلى تعزيز توافق الأسواق المالية الخليجية مع الأسواق المالية العالمية الرائدة وترسيخ مكانتها على الساحة الدولية.

إلى جانب الجهود التي تبذلها تداول السعودية في هذا المجال، كيف ستسهم المقاييس الموحدة للإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في منطقة الخليج في تعزيز تبني هذه الممارسات على نطاق أوسع؟

ركزت تداول السعودية على تعزيز مستويات تبني المصدرين للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة طوال الأعوام السابقة، وذلك نظراً إلى الأثر الاجتماعي الإيجابي لتلك الممارسات وأهميتها بالنسبة إلى المستثمرين. وقد أصدرت لجنة أسواق المال الخليجية في بداية هذا العام حزمة موحدة من مقاييس الإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة للشركات المدرجة بما يتماشى مع معايير الاتحاد الدولي للبورصات ومعايير مبادرة الأسواق المالية المستدامة. وتشكل هذه المقاييس دليلاً إرشادياً للشركات بخصوص عمليات الإفصاح المتعلقة بانبعاثات الغازات الدفيئة، واستهلاك الطاقة، وخصوصية البيانات، ومعدل الرواتب للرجال والنساء، والتنوع بين الجنسين، وغيرها. ويمثل إطلاق هذه المقاييس الموحدة خطوة مهمة لتوحيد معايير الإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في دول مجلس التعاون الخليجي التي تطبق حالياً معايير مختلفة في هذا المجال. وتعتبر المقاييس خياراً غير إلزامي ولا تحل محل دليل الإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة الحالي المعتمد ضمن كل سوق من الأسواق المالية في دول الخليج.

وفي ظل الزخم المتواصل لعمليات الطرح العام الأولي التي تشهدها منطقة الخليج، ستساعد مقاييس الإفصاح الموحدة المصدرين على تكوين فهم أفضل لتطلعات المستثمرين حول العالم، خاصة مع تزايد أهمية الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في قطاع الأعمال. ونثق بأن التعاون مع الأسواق المالية الخليجية سيسهم في تعزيز وعي المصدرين حيال أهمية تقارير الإفصاح، فضلاً عن تسليط الضوء على الجهود التي تبذلها المنطقة لتعزيز تبني هذه الممارسات.

ما هي الجهود الإضافية التي تبذلها تداول السعودية لتعزيز الربط مع الأسواق الأخرى في المنطقة وخارجها؟

تواصل تداول السعودية البحث عن فرص التعاون والشراكة خارج حدود المملكة في إطار سعيها لتعزيز الربط مع أبرز الأسواق المالية حول العالم بصورة تضمن تحقيق أعلى قيمة ممكنة للمصدرين والمستثمرين. وخلال الأعوام القليلة الماضية، أبرمنا مذكرات تفاهم مع عدد من الأسواق المالية الرائدة مثل بورصة مسقط وبورصة "إس آي إكس" السويسرية. كما وقّعت مجموعة تداول السعودية مذكرات تفاهم إضافية مع بورصة سنغافورة وبورصة قطر والبورصة المصرية على هامش ملتقى السوق المالية السعودية الذي أقيم في فبراير الماضي. وتهدف هذه الاتفاقيات إلى تعزيز التعاون مع أهم الأسواق المالية في العالم عبر تبادل البيانات والمعلومات في مجالات متنوعة مثل التقنية المالية وكيفية تبني أفضل الممارسات، واستكشاف فرص الإدراج المزدوج، إلى جانب العديد من مجالات التعاون المحتملة.

وفي إطار جهودنا الرامية إلى زيادة الربط مع أهم الأسواق المالية حول العالم، نعمل باستمرار على توفير فرص استثمارية جديدة وتنويع قاعدة المستثمرين بما يتماشى مع مستهدفات رؤية السعودية 2030. وانطلاقاً من مكانتنا الرائدة، نسهم بشكل مستمر في تعزيز تقدم قطاع الأسواق المالية في المنطقة.

الأسهم

سجلت السوق الرئيسية ونمو - السوق الموازية في تداول السعودية ارتفاعاً في القيمة السوقية وعدد الشركات المدرجة، وانخفاضاً في القيمة المتداولة خلال الربع الأول من عام 2023.

انخفض إجمالي القيمة المتداولة في السوق الرئيسية لتداول السعودية بنسبة 12.19% مقارنة بالربع السابق، بينما ارتفعت القيمة السوقية بنسبة 1.08%. كما شهدت هذه الفترة إدراج شركة جديدة واحدة في السوق الرئيسية.

وسجلت نمو - السوق الموازية زيادة في القيمة السوقية بنسبة 10.37% مع 8 عمليات إدراج جديدة خلال الربع الأول.

السوق الرئيسية – الربع الأول 2023		نمو - السوق الموازية – الربع الأول 2023	
9.98 تريليون (+1.08%)↑	**269.71 مليار (-12.19%)↓**	**38.73 مليار (+10.37%)↑**	**1.78 مليار (-24.11%)↓**
القيمة السوقية (ريال سعودي)	القيمة المتداولة (ريال سعودي)	القيمة السوقية (ريال سعودي)	القيمة المتداولة (ريال سعودي)
224 (+1)↑	**10,590.10 (+1.07%)↑**	**54 (+8)↑**	**19,892.03 (+2.44%)↑**
الشركات المدرجة	إغلاق مؤشر السوق الرئيسية (تاسي)	الشركات المدرجة	إغلاق مؤشر السوق الموازية

خلال الربع الأول من عام 2023، انخفض المتوسط اليومي لقيمة الأسهم المتداولة بشكل طفيف من 3.91 مليار ريال سعودي في يناير إلى 3.88 مليار ريال سعودي في فبراير، قبل أن يرتفع إلى 4.82 مليار ريال سعودي مع نهاية الربع الأول في مارس.

متوسط قيمة التداول اليومي ومعدل دوران الأسهم

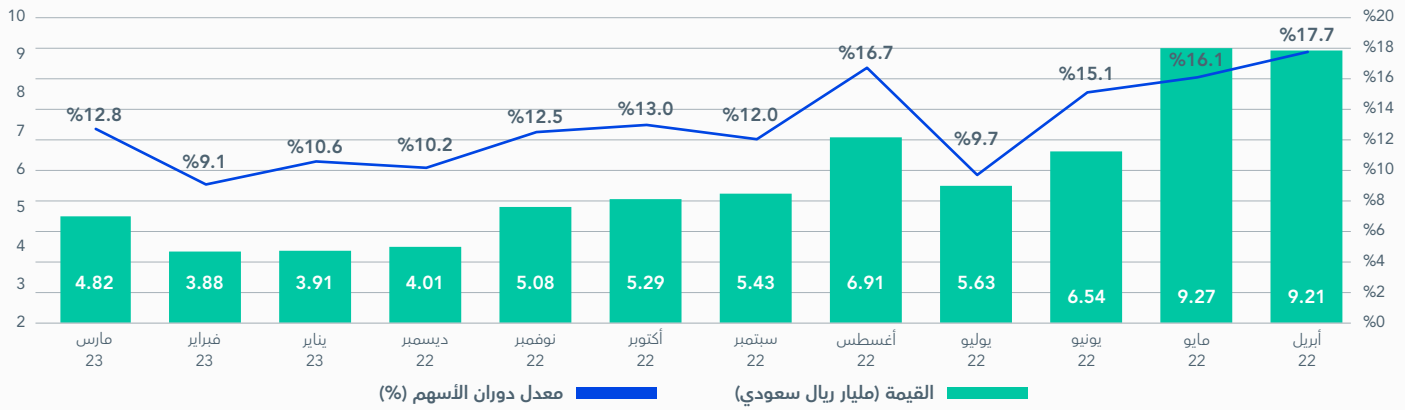

أداء مؤشر السوق الرئيسية (تاسي) والكمية المتداولة

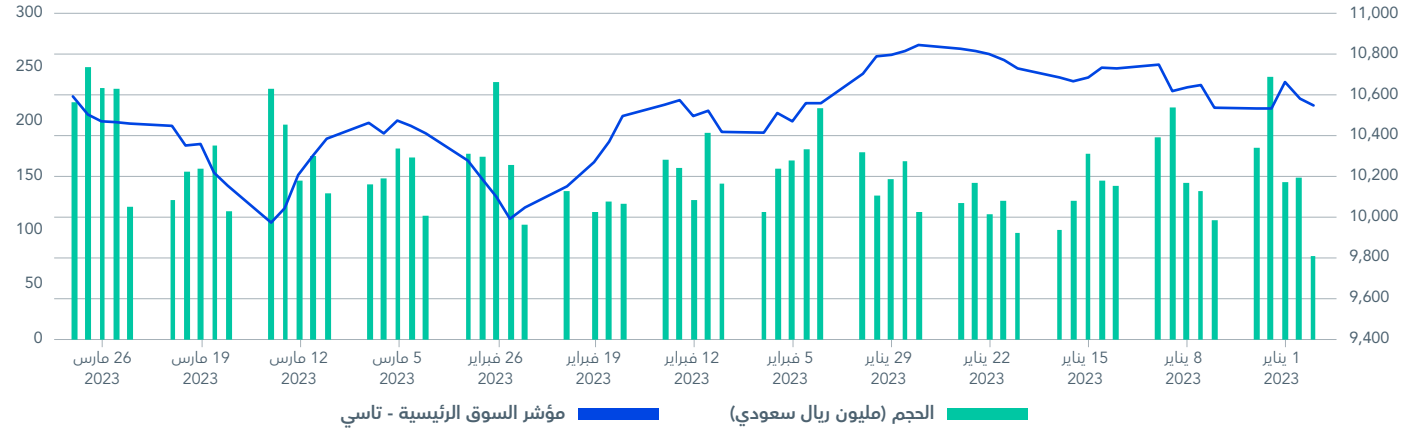

ملاحظة: توقف التداول يوم 22 فبراير 2023 بمناسبة إجازة يوم التأسيس السعودي.

خلال الربع الأول من عام 2023، حل قطاعا الخدمات الاستهلاكية والبنوك على رأس قائمة القطاعات الأكثر نشاطاً من حيث حجم التداول، في حين تصدر قطاعا المواد الأساسية والبنوك قائمة القطاعات الأكثر نشاطاً من حيث القيمة المتداولة.

أعلى 5 قطاعات بحسب حجم التداول - الربع الأول 2023

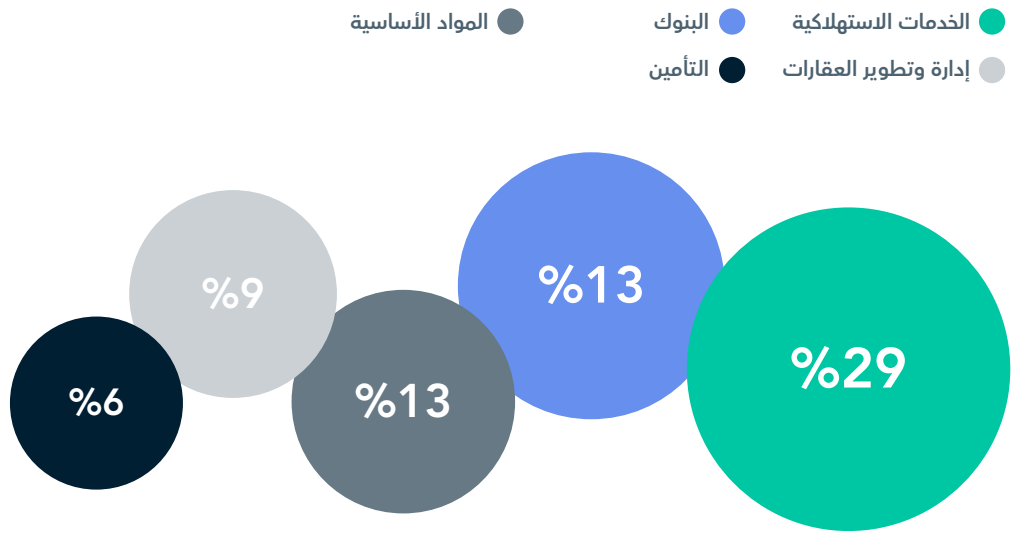

القطاعات الأخرى	
الخدمات الاستهلاكية	%29.19
البنوك	%13.26
المواد الأساسية	%12.83
إدارة وتطوير العقارات	%8.86
التأمين	%5.66
الطاقة	%5.56
الاتصالات	%5.09
إنتاج الأغذية	%2.61
السلع الرأسمالية	%2.45
تجزئة الأغذية	%2.09
المرافق العامة	%1.74
الاستثمار والتمويل	%1.69
تجزئة السلع الكمالية	%1.61
النقل	%1.56
صناديق الاستثمار العقارية المتداولة	%1.49
الرعاية الصحية	%1.44
السلع طويلة الأجل	%1.08
الخدمات التجارية والمهنية	%0.75
التطبيقات وخدمات التقنية	%0.55
الإعلام والترفيه	%0.37
الأدوية	%0.11

أعلى 5 قطاعات بحسب القيمة المتداولة - الربع الأول 2023

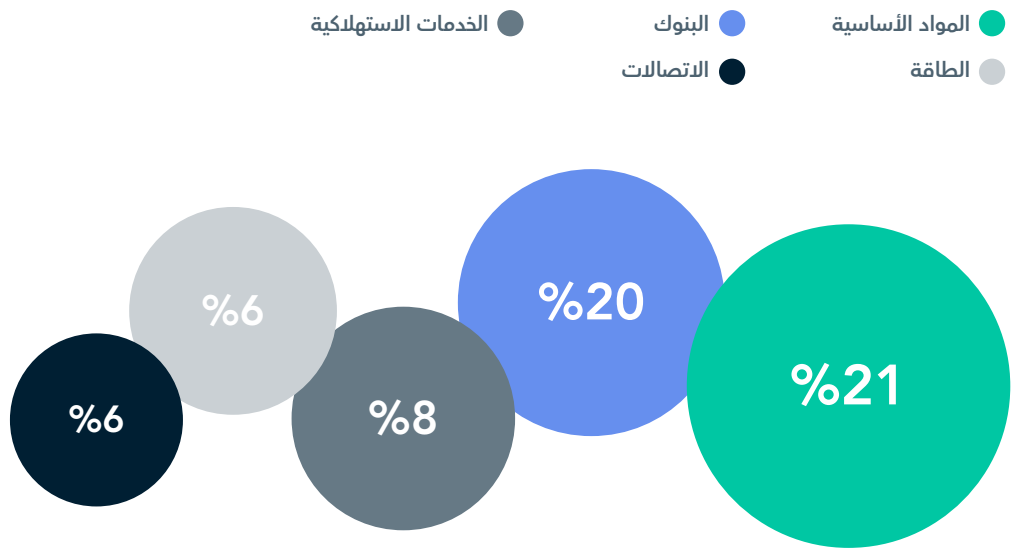

القطاعات الأخرى	
المواد الأساسية	%20.61
البنوك	%20.02
الخدمات الاستهلاكية	%8.10
الطاقة	%6.28
الاتصالات	%5.61
إدارة وتطوير العقارات	%4.85
الرعاية الصحية	%3.73
تجزئة الأغذية	%3.67
التأمين	%3.58
إنتاج الأغذية	%3.31
المرافق العامة	%3.30
التطبيقات وخدمات التقنية	%3.28
السلع الرأسمالية	%3.09
تجزئة السلع الكمالية	%2.79
الاستثمار والتمويل	%2.14
النقل	%1.65
الإعلام والترفيه	%1.32
الخدمات التجارية والمهنية	%1.24
السلع طويلة الأجل	%0.87
صناديق الاستثمار العقارية المتداولة	%0.48
الأدوية	%0.09

الصكوك والسندات

ارتفع إجمالي حجم إصدارات الصكوك والسندات في تداول السعودية بنسبة 0.31% إلى 526.95 مليار ريال سعودي في الربع الأول من عام 2023، مع عدم تسجيل أي إدراج جديد وإلغاء 4 إدراجات. وواصلت سوق الصكوك والسندات أداءها المتميز في الربع الأول من عام 2023، ليرتفع عدد الصفقات بشكل ملحوظ بنسبة 83,19%، بينما ارتفعت القيمة المتداولة بنسبة 75,77% لتصل إلى 7,04 مليار ريال سعودي.

الصكوك والسندات – نظرة عامة على الربع الأول 2023

526.95 مليار (+0.31%)↑ إجمالي حجم الإصدارات (ريال سعودي)	**944.73** (+1.61%)↑ إغلاق مؤشر سوق الصكوك والسندات	**70** (-4)↓ عدد الصكوك والسندات المدرجة

مقارنة بين الربع الأول 2023 والربع الرابع 2022	الربع الأول 2023 نسبة التغير على أساس ربع سنوي	
عدد الصفقات **7,760** (+83.19%)↑	القيمة المتداولة (ريال سعودي) **7.04 مليار** (+75.77%)↑	القيمة الإسمية المتداولة (ريال سعودي) **7.44 مليار** (+67.85%)↑

إجمالي حجم الإصدارات والقيمة المتداولة للصكوك والسندات

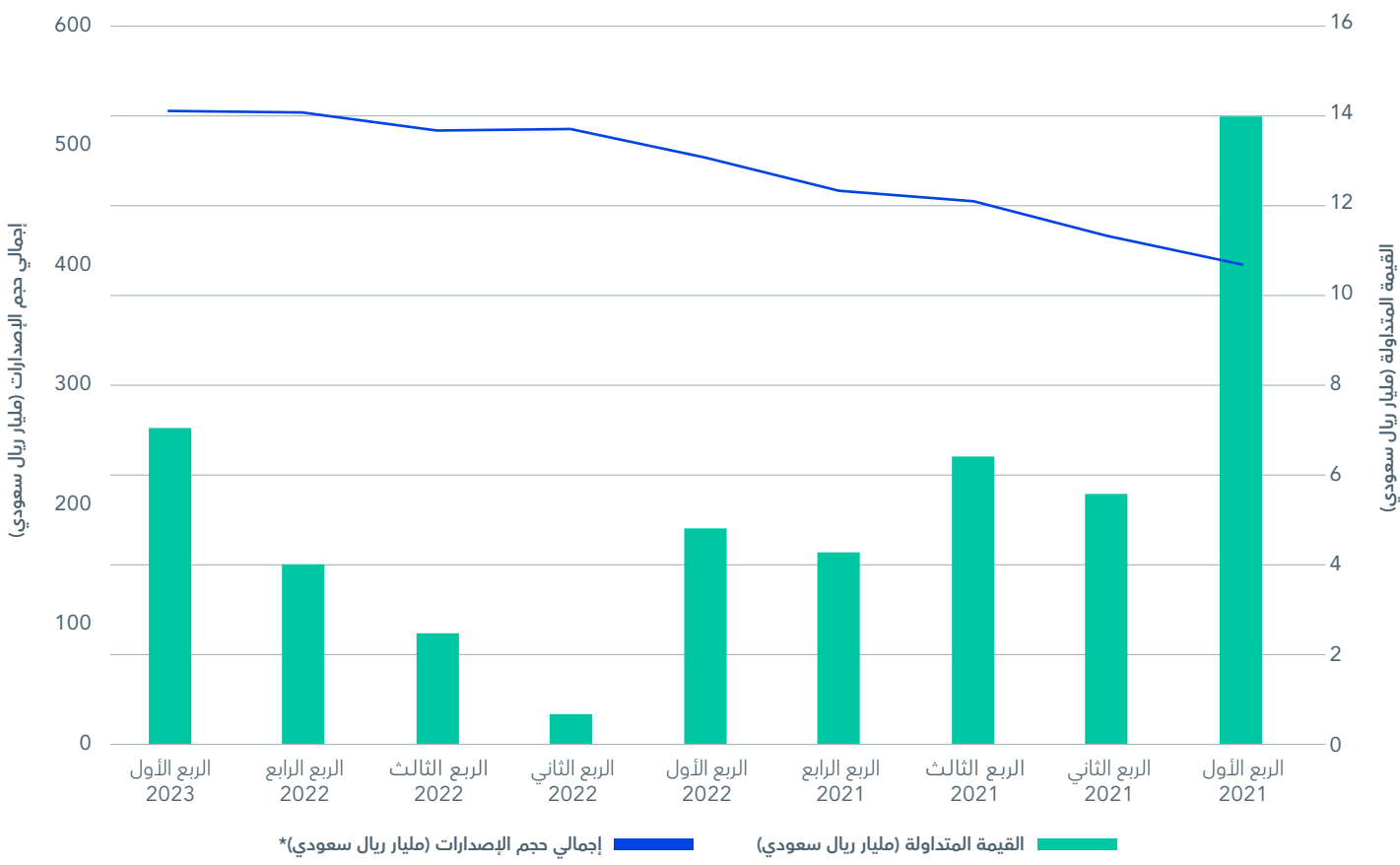

*كما في نهاية الربع

المشتقات المالية

خلال الربع الأول من عام 2023، ارتفع حجم عقود المشتقات المتداولة في تداول السعودية إلى 1,540 عقداً، بزيادة كبيرة عن 225 في الربع الرابع من عام 2022. إلى جانب ذلك، ارتفع إجمالي القيمة المتداولة لعقود المشتقات إلى 20.93 مليون ريال سعودي في الربع الأول من عام 2023، مقارنة مع 9.14 مليون في الربع الرابع من عام 2022.

المشتقات المالية - نظرة عامة على الربع الأول 2023	
20.93 مليون القيمة المتداولة (ريال سعودي)	**24** عدد الصفقات

إحصائيات تداول المشتقات الشهرية – الربع الأول 2023

الشهر	الكمية المتداولة	القيمة المتداولة (ريال سعودي)	عدد الصفقات
يناير 2023	145	7,656,500	15
فبراير 2023	875	8,460,200	12
مارس 2023	520	4,816,000	7

حجم عقود المشتقات المتداولة وقيمتها

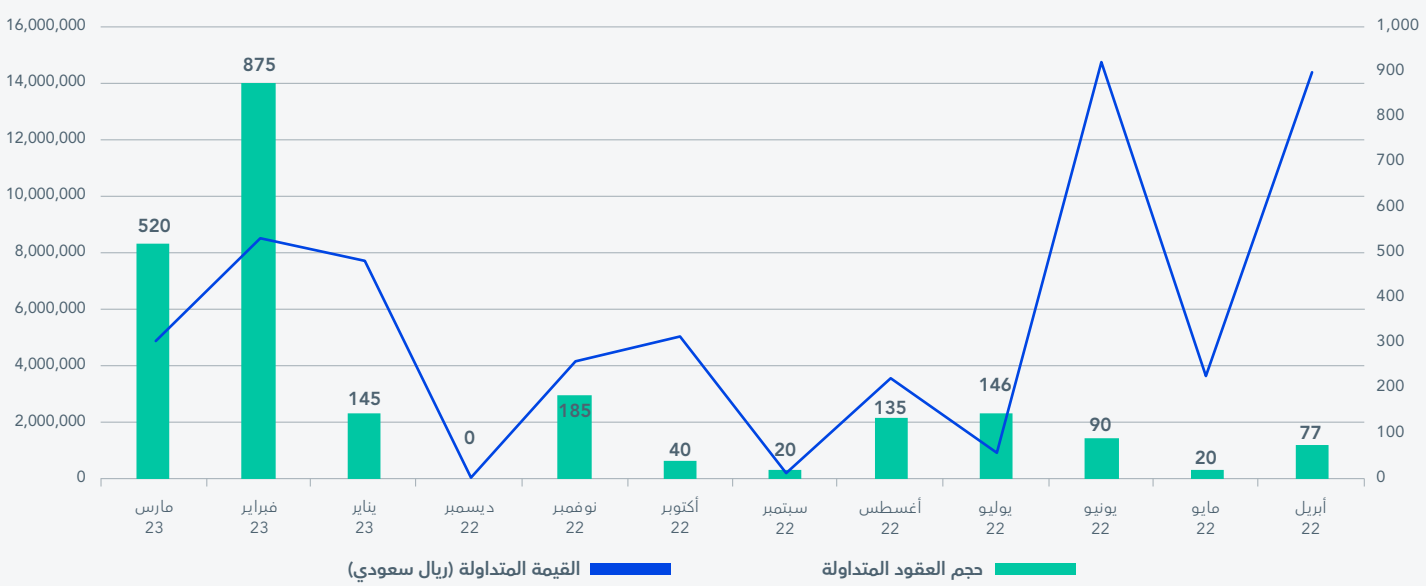

ملكية الأجانب

ارتفعت حصص المستثمرين من المؤسسات والمستثمرين الدوليين في الشركات المدرجة في تداول السعودية. كما ارتفعت قيمة ملكية المستثمرين الأجانب في السوق الرئيسية إلى 346.93 مليار ريال في الربع الأول من عام 2023، مقارنة مع 346.56 مليار ريال في الربع الرابع من عام 2022. كما ارتفعت قيمة ملكية المستثمرين الأجانب في نمو - السوق الموازية إلى 479.02 مليون ريال في الربع الأول من عام 2023، مقارنة مع 440.46 مليون ريال في الربع الرابع من عام 2022. وتواصل تداول السعودية العمل بشكل وثيق مع هيئة السوق المالية لتعزيز جاذبية السوق السعودية للمستثمرين الدوليين من خلال تحسين فعالية وكفاءة السوق، وزيادة فرص الوصول للسوق، وتحسين حوكمة الشركات وتعزيز الشفافية.

ملكية المستثمرين الأجانب* - نظرة على الربع الأول 2023

346.93 مليار	479.02 مليون
قيمة الملكية في السوق الرئيسية (ريال سعودي)	قيمة الملكية في نمو - السوق الموازية (ريال سعودي)

*تشمل مالكي الأسهم عبر اتفاقيات المبادلة، والمقيمين الأجانب وغيرهم، والمستثمرين الأجانب المؤهلين، والمحافظ المدارة الأجنبية، والمستثمرين الاستراتيجيين الأجانب.

الملكية حسب فئة المستثمر - الربع الأول 2023 (السوق الرئيسية)

*باستثناء الشركات التابعة للحكومة
**تشمل الأجانب ودول مجلس التعاون الخليجي

الملكية حسب فئة المستثمر - الربع الأول 2023 (نمو - السوق الموازية)

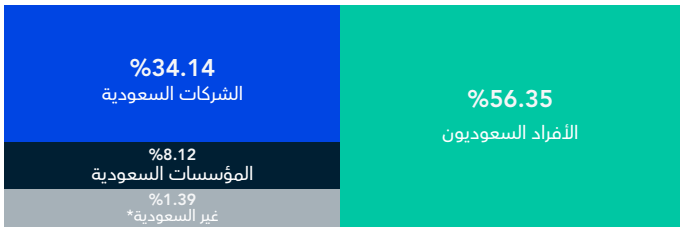

*تشمل الأجانب ودول مجلس التعاون الخليجي

يؤدي المستثمرون الأجانب المؤهلون دوراً متزايد الأهمية في تداول السعودية، حيث بلغت قيمة حصصهم في الشركات المدرجة 273 مليار ريال سعودي في نهاية الربع الأول من عام 2023. وبقيت حصة المستثمرين الأجانب المؤهلين من إجمالي السوق ثابتة عند حوالي 2.74% خلال الربع الأول.

القيمة المتداولة للمستثمرين الأجانب المؤهلين (مليار ريال سعودي)

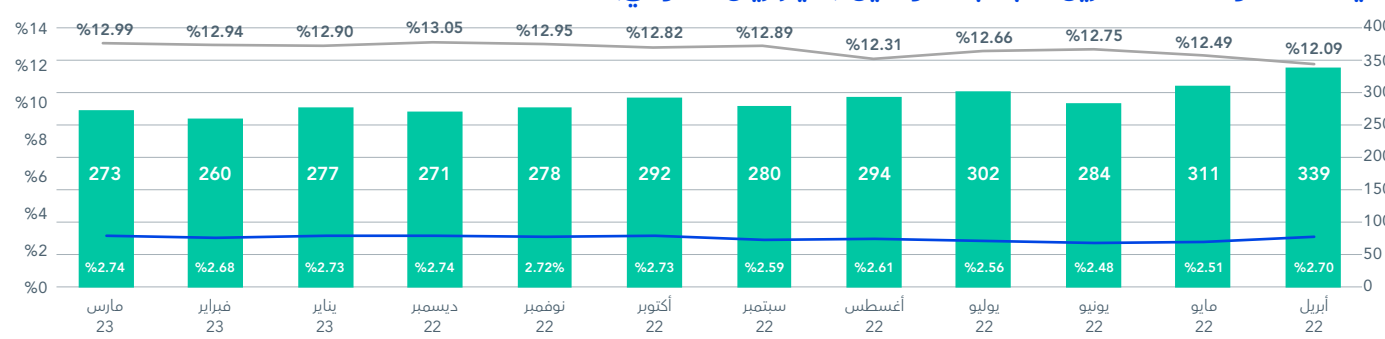

القيمة المتداولة للمستثمرين الأجانب المؤهلين (مليار ريال سعودي)